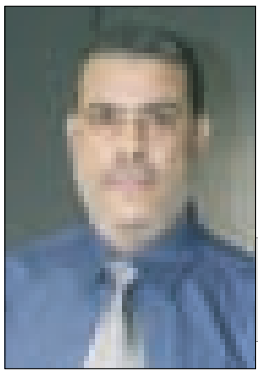


## مفارقات



عبد الكريم مفضال

### التعليم والسياسة

في العلاقة بين السانة التعليمية والصراع السياسي، يمكن التمييز تاريخيا بين مرحلتين بارزتين، الحد الفاصل بينهما هو التوافق الوطني واسع النطاق، الذي خيى على مستويات التلاميذ والطلبة ورجال التعليم والساسة أنفسهم. التوافق هذه، شكل ميدان التعليم على امتداد العقود التي أعقبت حصول المملكة على الاستقلال، الساحة المثالية لخوض جزء غير يسير من المعركة السياسية التي ظلت دائرة رحاها بين الأحزاب الوطنية الديمقراطية التي ظلت في واجهة المعارضة الشرسية لتوجهات النظام، وبالتحديد سياسات الحكومات المتعاقبة على تسخير الشأن العام للبلاد، وأساسا في مواجهة الشخص المسؤول عن تنفيذ السياسة التعليمية في رأس وزارة التعليم.

لقد ظلت شعارات ما كان يسمى آنذاك بالمبادئ الأربعة لإصلاح التعليم، أي التعميم والتعريب والتوحيد والمغرية، المطالب الاستراتيجية حينها، بمثابة الوفود المحرك لمختلف النزاعات، والعنوان البارز للصراع السياسي، في حلبة التعليمية والذي خيى على مستويات التلاميذ والطلبة ورجال التعليم والساسة أنفسهم. التوافق هذه، شكل ميدان التعليم على امتداد العقود التي أعقبت حصول المملكة على الاستقلال، الساحة المثالية لخوض جزء غير يسير من المعركة السياسية التي ظلت دائرة رحاها بين الأحزاب الوطنية الديمقراطية التي ظلت في واجهة المعارضة الشرسية لتوجهات النظام، وبالتحديد سياسات الحكومات المتعاقبة على تسخير الشأن العام للبلاد، وأساسا في مواجهة الشخص المسؤول عن تنفيذ السياسة التعليمية في رأس وزارة التعليم.

وكان سيؤدي هذا الوضع الموسوم بتحصير القضايا التعليمية الصراع السياسي موضوعا وتبشيرا إلى تصادم ظل واضحا وصريحا بين النظام وكل ما له صلة بقطاع التعليم، يسيطر السوولون وتحديدا ام الأوزار غير المأسوف على عهدنا البائس إلى خوض المواجهة المباشرة، بهدف تقديم أظافر "هذه النخبة المشوشة التي ظلت تبعد النوم عن جفون السلطة، فاقبر الاتحاد الوطني لعطية المغرب مصدر ومزعة هذه النخبة المزجة، وتم تأديب فئات عريضة من رجال التعليم بالتوقيف والطرود وأحيانا بالعقاب البدني أثناء إضرابيات سنتي 1978 و1979.

لكن مع صعود حكومة التناوب التوافقي الأولى، سيرف المشهد السياسي أول توافق من نوعه حول غايات وأهداف ووسائل إصلاح نظام التربية والتعليم، وبإشراف وزراء من الصف المخالف سابقا على قطاع التعليم، سيفتح الحصر، وستخفف الانتقادات، وتبترى بالتالي هاجس "تسييس" التعليم أو استغلال ورقة القطاع في الصراع السياسي على السلطة، وحسب المهتمين فإن صياغة نص الميثاق الوطني للتربية والتكوين هي في الوقت نفسه صياغة القطيع مع مرحلة تسييس الشأن التعليمي، وتوقيع عقد جماعي مضمون أن التعليم إحدى أولويات تحقيق رفاه الشعب والتنمية الشاملة، وبالتالي فإن أي مطمح إلى الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي ستكون طريقه الوحيدة، أو على الأقل الرئيسية، الإصلاح الشامل لجميع أوجه نظام التعليم.

لكن هل وجد المنتخب أثرا لهذه الطموح في برامج الأحزاب السياسية، سيما وأنها جميعا تنبأه ببرامج انتخابية شاملة وفاعلة ومتكاملة؟ ولتتبع نضج لن يعيد جوابا، إذ باستعراضه لمختلف برامج الأحزاب السياسية لن يحصل على أكثر من كلام عام يتفقد البنية، وهو من قبيل الإنشاء التفضاض الذي يريد أن يقول كل شيء، لكنه لا يقول شيئا في الحقيقة، أو هو سخف وتكرار في أحسن الأحوال شعارات قديمة مستهلكة لا تتناسب مع ظروف المرحلة ولا تستجيب لانتقادات الشغيلة التعليمية وعموم المواطنين، وفي أحيان أخرى لا تعدو أن تكون مجرد مزاييد من خلال شعارات رنانة على غرار "المدرسة العمومية، والجماعية، وخصوصة التعليم...".

فيتمر ما تحسنا عن إضاعة زمن طويل في الاستغلال السياسي للمسألة التعليمية، بقدر ما نتحسر على تراجع الحس النقدي وخلو برامج الأحزاب من مقاربات فاعلة وواقعية لإصلاح تعليمي حقيقي.

# الاتحاد الاشتراكي يستشعر قلق الأباء إزاء مصير أبنائهم

الحزب يدعو إلى تعميم التغطية الصحية على كل الطلبة ورفع نسبة التمويل المخصص للبحث العلمي



(أرشيف)

التعليم الأولي أكبر غالب في برامج الأحزاب

تزوئها بالواجب المدرسية في السنوات الخمس الأولى للدراسة. ويستتف من هذا الإجراء الأخير، أن حزب القوات الشعبية يستشعر مدى الحاجات الضرورية للأسر الفقيرة ولأبنائها وخاصة حقها في التمدرس، وتوسيع نطاق الاستفادة من الإطعام المدرسي من مليون مستفيد حاليا إلى 1.5 مليون مستفيد مع التعميم التدريجي للنقل المدرسي بالمناطق القروية لتكون في متناول كل الأسر القروية، ومضاعفة الطاقة الإوائية للداخليات ودور الطالبات والطالبات، بهدف تحقيق تكافؤ الفرص بين مختلف المؤهلين لولوج أسلاك التعليم الثانوي ونظام خصاص (امل الطالب) يمكن من تمويل متابعة الدراسات العليا لمانحة الطلبة بضمغان من الدولة وتنفيذ أهداف الاتفاق الإطار المتعلق برقع مساهمة القطاع الخاص إلى جانب الدولة في جميع أسلاك التعليم لتصل إلى 20 في المائة من مجموع التلاميذ والطلبة بمنظومة التربية والتكوين مع حلول 2015.

إن ما يطرحه حزب الإحصاد الاشتراكي للقوات الشعبية، يقول عزيز صالح من إجراءات النهوض بمنظومة التربية والتكوين كلها إجراءات واقعية وقابلة للتطبيق خاصة أن الحزب له من المؤهلات والأطر والتجربة ما يؤهله لتحمل حقيبة التربية والتكوين لوصلة الأوراش التي فتحها في هذا الميدان. سعيد فالق (بني ملال)

تدريس اللغة الأمازيغية. يتعدى من خلال هذه الإجراءات السالفة، اهتمام الحزب وأطره ومناضليه بتدريس اللغات واللهجات الأمازيغية، ورفع نسبة الاعتمادات المخصصة للتكوين المستمر وربطها بتعاقد من أجل الجودة يحدد الأهداف وحقوق وواجبات الفاعلين التربويين والإداريين. ويبدو من خلال هذا الإجراء الأخير، أن التكوين المستمر الأوراش التي فتحتها وزارة التربية الوطنية لكن تعرف إجرائه بعض المشاكل إذ يمكن تصنف هذا الجراش من بين المشاكل والتحديات التي جاءت بها بنباجة برنامج الحزب الانتخابي. وتؤكد الدراسة ترقية نظام الأكاديميات الجهوية وتعزيز استقلالية الجامعات رفع مستوى تأطيرها الإداري ومواردها المالية، ومواصلة الجهود لرفع أعداد التلميذات والتلاميذ الحاصلين على البكالوريا ليصل لـ 250000 في أفق 2012، وتعميم الدعم المدرسي المجاني بالنسبة إلى جميع التلاميذ الذين هم في حاجة إليه، ونعم الأسر القروية المعوزة لضمان تمدرس أطفالها من خلال

يعتبر عزيز صالح، الكاتب الجهوي للشقبة الوطنية للتعليم (ف.د.ش)، وحزبه منخرط في عز حملته الانتخابية، أنه لا بد من الإشارة إلى أن المنهج الفكري والسياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي ينبثق من عمق الأيديات التي تعطي الأولوية للإنسان، وينسجم مع ثوابت الأمة المغربية، التاريخية والحضارية والثقافية والدينية، ويحرص على مقومات ومكونات هويتها المتعددة والمتفحة. وأشار إلى أن المغرب عاش منذ 1998 مرحلة انتقال عرفت انطلاق العديد من الإصلاحات، وشكل حزبه قاطرة هذا الانتقال، ومكنت المرحلة الجديدة من إحداث تغييرات عميقة على أكثر من مستوى في توافق تام بين المؤسسة الملكية والقوى الديمقراطية، كان من أبرز نتائجها كما يشير إلى ذلك البرنامج الانتخابي للحزب، تعزيز الخريبات وتحسين الإنسان وتوطيع جو المصالحة وتحقيق تقدم هام في اتجاه النهوض بحقوق النساء والمساواة بين الجنسين والتقدم في تعميم التعليم، وإصلاح المنظومة التربوية.

وقد تم إجماع مجموعة من المفاهيم ذات العلاقة بحقوق الإنسان والتربية على المواطنة في برامج العديد من الواد الدراسية، وأبمنت عدة اتفاقيات وشراكات في أفق تعزيز وترسيخ مفاهيم التربية على المواطنة وحقوق الإنسان وبناء دولة الحق والقانون.

### محاور القلق

تختلف برامج معظم الأحزاب التي تدخل غمار الانتخابات شهر شتنبر المقبل وتبين رؤاها التي تمتحها من المرجعية الحزبية التي تبني عليها تصوراتها وغاياتها الكبرى. ونظرا لأهمية قطاع التعليم في بناء المجتمعات والرفي بها، فإن حضور المنظومة التربوية في برامج الأحزاب المعتددة كان قويا لإيمانها القوي بمركزية القطاع في النهوض بالأمم التي أصبح وجودها رهينا بمدى تطور نظامها التعليمي الذي تضرد له ميزانية مهمة لتوفير كل حاجيات العاملين فيه وضخ دماء جديدة في شرايينه.

التي يقترحها حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الوطنية للتعليم (ف.د.ش)، وحزبه منخرط في عز حملته الانتخابية، أنه لا بد من الإشارة إلى أن المنهج الفكري والسياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي ينبثق من عمق الأيديات التي تعطي الأولوية للإنسان، وينسجم مع ثوابت الأمة المغربية، التاريخية والحضارية والثقافية والدينية، ويحرص على مقومات ومكونات هويتها المتعددة والمتفحة. وأشار إلى أن المغرب عاش منذ 1998 مرحلة انتقال عرفت انطلاق العديد من الإصلاحات، وشكل حزبه قاطرة هذا الانتقال، ومكنت المرحلة الجديدة من إحداث تغييرات عميقة على أكثر من مستوى في توافق تام بين المؤسسة الملكية والقوى الديمقراطية، كان من أبرز نتائجها كما يشير إلى ذلك البرنامج الانتخابي للحزب، تعزيز الخريبات وتحسين الإنسان وتوطيع جو المصالحة وتحقيق تقدم هام في اتجاه النهوض بحقوق النساء والمساواة بين الجنسين والتقدم في تعميم التعليم، وإصلاح المنظومة التربوية.

وقد تم إجماع مجموعة من المفاهيم ذات العلاقة بحقوق الإنسان والتربية على المواطنة في برامج العديد من الواد الدراسية، وأبمنت عدة اتفاقيات وشراكات في أفق تعزيز وترسيخ مفاهيم التربية على المواطنة وحقوق الإنسان وبناء دولة الحق والقانون.

قال الكاتب الجهوي إن برنامج الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يفر في بنباجة برنامجها الانتخابي لاستحقاقات 2007، بأن فترات النمو الحاصل لم تستفد منها كل شرائح المجتمع، كما يستشعر حزب القوات الشعبية القلق الذي يساور الأهل وإزاء إزاء مصير أبنائهم، والشباب إزاء المستقبل، والمقاولين إزاء المنافسة غير المشروعة واقتصاد الريع والإضرابات، والجموع بأكملها إزاء الفقر والتطرف والإرهاب.

ويلاحظ من خلال قراءة محاور هذا القلق، أن لها ارتباطا مباشرا بالمنظومة التربوية، إذ قبل الخوض في الإجراءات

## غياب واضح لقطاع التعليم بالحسيمة عن برامج الأحزاب

تواجه المنظومة التعليمية بإقليم الحسيمة عدة مشاكل مرتبطة أساسا بالانتقالات في الأقسام وهزلة الخدمات والداخليات والخصاص في عدد الحجرات الدراسية وسوء توزيع الموارد البشرية، ما يطرح معه اختلالات تربوية تؤثر على جودة التأطير وتؤدي إلى الهجر المدرسي في صفوف المئات من التلاميذ كل موسم، وهي المشاكل والأوراش التي بانتظار المرشحين للانتخابات التشريعية لسابع شتنبر الجاري بإقليم الحسيمة لثارتها في برامجهم الانتخابية أمام المواطنين في تجمعاتهم الخطابية وخلال لقاءاتهم الشخصية مع سكان المنطقة.

ويعتبر محمد علي وزاتي تهايم، مدير المدرسة العليا للهنتسة في العلوم الطبية، وكل لائحة حزب الشورى والاستقلال بفاس الجنوبية، أن الحزب يدعو في برنامجه الانتخابي كل الفرقاء إلى فتح حوار وطني حول التعليم. ورأى أن أفضل وسيلة لحصر الحاجيات ووضع برنامجها التام، هي الحوار وتوزيع وملاءمة استمارات من شأن نرفيقها الوقوف على أهم الحاجيات وتطلعات المواطنين والفعاليات وكل المعنيين بالعملية التعليمية. وأوضح أن الحزب الذي نادى بخلق معهد وطني للتكوين المستمر، يراهن على ضرورة إقرار إجبارية التعليم لمدة سبع سنوات على الأقل حتى لا تنتج المدرسة الأميين مشيرا إلى أن الحوار الوطني حول هذا القطاع والمستند على استمارات شعبية تسائل أصحابها عن تخميناتهم بخصوص التربية والتعليم، هو أفضل وسيلة لتأهيل القطاع وإعطاء التلاميذ والطلبة تعليما حقيقيا وتربويا اقتصاديا في إطار توازن بين الثانوية والعالم الشغل.

وسجل المهتمون بالشأن التعليمي بالمنطقة نوعا من القصور في البرامج الانتخابية لمختلف الأحزاب السياسية وعدم اهتمامها ببعض الاختلالات، كالعمل على تحسين الفضاءات المدرسية وتوفير التجهيزات وتحسين جودة الداخليات والاعتناء بنزلاتها وبالتغذية والمبني والمرافقة، دون إغفال الجانب البشري ونقادي الخصاص. ولم يول أي وكيل لائحة بالحسيمة اهتماما لظاهرة نقل المدرسين، إذ أن الظاهرة تستدعي العمل على توفير شروط الاستقرار في المناطق النائية، من خلال عملية تحضير اللبديدة والمراكز شبه الحضرية، وذلك بتوفير البنية التحتية من مرافق صحية والماء والكهرباء والطرق.

ويعاني رجال التعليم بالمنطقة عدم معالجة القضايا التربوية على مستوى الجهة والإقليم، وطالبوا البرلمانيين المقترضين بضرورة الدفاع والعمل على ضرورة وصول هذا الإجراء الإداري والتربوي في مجال نهج سياسة القرب إلى المؤسسات التعليمية إلى درجة يصعب معها المدير ومجلس تدبير المؤسسة هما المسؤولون عن حل المشاكل وإيجاد الحلول الممكنة. ولم يقترح أي من المرشحين للانتخابات سابع شتنبر أي برنامج يخص قطاع التعليم بالمنطقة، على أساس من مبادئ الإلتزام والتعاقد والوضوح والمسؤولية، رغم التحديات والاختلالات التي يعرفها القطاع بإقليم الحسيمة، خاصة ما يورق سكان المناطق النائية، كتوفير وسائل النقل بالعالم القروي لتجنب ظاهرة الهجر المدرسي، خاصة بالنسبة إلى الفتيات وتوفير الإيواء داخل المؤسسات التعليمية لحراستها، بعدما كانت العديد منها عرضة للسرق.

وبنه بعض الأباء المرشحين للانتخابات الجمعة الماضي إلى ظاهرة عدم استفادة أبنائهم من دروس التربية البدنية في مؤسسات القرى لغياب الملاعب والتجهيزات، والحواء على ضرورة الدفاع في قبة البرلمان على الرفع من المنح المخصصة لتلاميذ الإقليم وتوفير الإطعام لهم طيلة السنة، وجعل الحقل التربوي بالمنطقة راندا في مجال تعليم الأمازيغية وتراتها، معتبرين الإقليم في حاجة إلى مركز جامعي. جمال الفكيكي (الحسيمة)

# تباين في اهتمام الأحزاب بالقضايا التعليمية

التوجهات العامة للسياسة التعليمية بالمغرب غير ناتجة عن البرامج الحزبية والحكومية

ولم يستسج رئيس جماعة الرتبة بتاونات إقدام وكيل لائحة حزب الاستقلال بدائرة عفساي قرية با محمد، بالتدخل في مشروع إصلاح مؤسسة تعليمية مزمجة في مشروع إصلاح أربع مؤسسات تعليمية بالجماعة. ووجه شكاية إلى النيابة العامة بتاونات وعامل الإقليم، يطالب فيها بالتحقيق في الموضوع وسر نقل 1000 طوبية إلى مدرسة تراج الحس لوضع إصلاحها وبرئاسة تاسمنت وتغياي وأولاد بن كدار ضمن اتفاقية شراكة بين الجماعة والنيابة.

ويرى محمد الوبوي مناضل في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بجامعة محمد بن عبد الله بفاس، أن السياسة التعليمية بالمغرب موجهة بمرحبات الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي حدد خطوطه العامة والعريضة صندوق النقد الدولي في تقريره الشهير الصادر في سنة 1995، ومن حينها تم تشكيل لجنة ملكية برئاسة عبد العزيز مزيران يلقبه مستشار الملك لوضع سياسة التعليم. ويؤكد أن التوجهات العامة للسياسة التعليمية بالمغرب غير ناتجة عن البرامج الحزبية والحكومية، وبظنرة فالبرلمان لا يعمل سوى على إجراء بنود الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي بموجبه جاعت عشيرة التربية والتعليم التي ابتدأت في 2000 وتنتهي في 2010 والتي لا تخرج عنها العليلة التعليمية التعليمية والبرلمان برأيه يجرى بنود الميثاق بوضعه قوانين ومراسيم تطبيقية.

حميد الأبيض (فاس)



(أرشيف)

برامج الأحزاب ركزت كثيرا على أهمية الدعم الاجتماعي

تمهدت معظم الأحزاب ولوانها المرشحة للانتخابات التشريعية بجهة فاس بولان، بوضع أسس تطوير التعليم وتعميمه وربطه بمحيطه الاقتصادي والرفع به في اتجاه لعب دوره الكامل في التنمية، رغم أن اقتراحاتها لتأهيل هذا القطاع جاءت على شكل عموميات وأفكار تكاد تستنسخ بين كل الأحزاب من دون تدقيق في الأمر، وحصر إمكانيات التدخل على مستوى البرامج التعليمية والبنيات وغيرها من محيطات النهوض بالتعليم.

وورد تأهيل التعليم بولان وليس الجهة، على شكل نقطة هامشية في كثير من البرامج الانتخابية للأحزاب الداخلة غمار التناقص على المقاعد البرلمانية، على أن نسبة قليلة من تلك الأحزاب المرشحة بفاس هي التي فصلت في مقترحاتها وتمهدها في الميدان، واكتفت أخرى بالإشارة إلى رغبتها حين تحمل المسؤولية طبعيا، في النهوض بالتعليم والتربية الوطنية من دون أن تفصل في كيفية ذلك شأنها في ذلك شأن مقترحاتها في مختلف القطاعات.

يؤكد محمد علي وزاتي تهايم، مدير المدرسة العليا للهنتسة في العلوم الطبية، وكل لائحة حزب الشورى والاستقلال بفاس الجنوبية، أن الحزب يدعو في برنامجه الانتخابي كل الفرقاء إلى فتح حوار وطني حول التعليم. ورأى أن أفضل وسيلة لحصر الحاجيات ووضع برنامجها التام، هي الحوار وتوزيع وملاءمة استمارات من شأن نرفيقها الوقوف على أهم الحاجيات وتطلعات المواطنين والفعاليات وكل المعنيين بالعملية التعليمية. وأوضح أن الحزب الذي نادى بخلق معهد وطني للتكوين المستمر، يراهن على ضرورة إقرار إجبارية التعليم لمدة سبع سنوات على الأقل حتى لا تنتج المدرسة الأميين مشيرا إلى أن الحوار الوطني حول هذا القطاع والمستند على استمارات شعبية تسائل أصحابها عن تخميناتهم بخصوص التربية والتعليم، هو أفضل وسيلة لتأهيل القطاع وإعطاء التلاميذ والطلبة تعليما حقيقيا وتربويا اقتصاديا في إطار توازن بين الثانوية والعالم الشغل.

ويؤكد محمد علي وزاتي تهايم، مدير المدرسة العليا للهنتسة في العلوم الطبية، وكل لائحة حزب الشورى والاستقلال بفاس الجنوبية، أن الحزب يدعو في برنامجه الانتخابي كل الفرقاء إلى فتح حوار وطني حول التعليم. ورأى أن أفضل وسيلة لحصر الحاجيات ووضع برنامجها التام، هي الحوار وتوزيع وملاءمة استمارات من شأن نرفيقها الوقوف على أهم الحاجيات وتطلعات المواطنين والفعاليات وكل المعنيين بالعملية التعليمية. وأوضح أن الحزب الذي نادى بخلق معهد وطني للتكوين المستمر، يراهن على ضرورة إقرار إجبارية التعليم لمدة سبع سنوات على الأقل حتى لا تنتج المدرسة الأميين مشيرا إلى أن الحوار الوطني حول هذا القطاع والمستند على استمارات شعبية تسائل أصحابها عن تخميناتهم بخصوص التربية والتعليم، هو أفضل وسيلة لتأهيل القطاع وإعطاء التلاميذ والطلبة تعليما حقيقيا وتربويا اقتصاديا في إطار توازن بين الثانوية والعالم الشغل.

تفعيل شعار التعبئة الوطنية وعيا من تحالف الطليعة والمؤتمر والاشتراكي الموحد الذي يدخل